Journal Of the Iraqia University (67-1) May (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

دور نظم المعلومات المحاسبية في الأزمة المالية العالمية

مدرس مساعد عمار عبد القادر صالح

الجامعة العراقية كلية الادارة والاقتصاد

The role of accounting information systems in the global financial crisis

المقدمة

أن الأزمة هي نقطة تحول مصيرية في حياة الشعوب قد تقود إلى تحسن ملحوظ أو تأخر حاد وان ما حدث للمؤسسات المالية الأمريكية والناجم عن أزمة الرهون العقارية التي تفجرت في عام ٢٠٠٨ , قد أحدث هزة قوية في الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي وانهيار الكثير من المؤسسات المالية العالمية حيث وصلت تداعياتها إلى كل دول العالم , وان هذا ناتج عن عدم تعامل الإدارة الأمريكية بجدية مع هذه ألازمة في حال حدوثها وتركتها دون تدخل إلى أن تفاقمت فضلا عن الممارسات الخاطئة التي كانت تمارس داخل هذه المؤسسات المالية من سوء الإدارة والفساد المالي والإداري والمحاسبي , وشبه غياب للرقابة على هذه المؤسسات وغيرها من الأمور , حيث تعاني معظم الدول التي تعرضت لازمات مالية من ضعف في نظام المعلومات المحاسبية والإجراءات المحاسبية المتبعة ومستوى الإفصاح عن المعلومات , خصوصاً فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية .

المستخلص :

١. أن الأزمة هي نقطة تحول مصيرية في حياة الشعوب قد تقود إلى تحسن ملحوظ أو تأخر حاد وان ما حدث للمؤسسات المالية الأمريكية والناجم عن أزمة الرهون العقارية التي تفجرت في عام ٢٠٠٨ , قد أحدث هزة قوية في الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي وانهيار الكثير من المؤسسات المالية العالمية حيث وصلت تداعياتها إلى كل دول العالم , وان هذا ناتج عن عدم تعامل الإدارة الأمريكية بجدية مع هذه ألازمة في حال حدوثها وتركتها دون تدخل إلى أن تفاقمت فضلا عن الممارسات الخاطئة التي كانت تمارس داخل هذه المؤسسات المالية من سوء الإدارة والفساد المالي والإداري والمحاسبي , وشبه غياب للرقابة على هذه المؤسسات وغيرها من الأمور , حيث تعاني معظم الدول التي تعرضت لازمات مالية من ضعف في نظام المعلومات المحاسبية والإجراءات المحاسبية المتبعة ومستوى الإفصاح عن المعلومات , خصوصاً فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية . وفد كانت مشكلة البحث كما يلي ، ان هناك ممارسات وإجراءات محاسبية خاطئة كانت تمارس داخل المؤسسات أدت إلى الأزمة المالية ناتجة عن ضعف الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية , خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات وتقييم الموجودات والديون المعدومة ، وتم الباحث الى ابراز استنتاجات وهي ان المعايير المحاسبية , وخصوصا معايير القيمة الحالية ليست السبب الاساس في نشوء الازمة المالية اذ أنها تساعد على اظهار الخسائر الحقيقية ولكنها لم تساهم فيها , ولو كان هناك محاولة لإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيل ظهور الخسائر وليس الى منعها ، وكانت اهم التوصيات حث الجهات المهنية للعمل على توحيد التشريعات المحاسبية حتى لا يحدث أي التباس عند الممارسة من قبل الجهات ذات العلاقة فضلا عن العمل على توحيد المعايير المحاسبية في العالم .

المبحث الاول : منهجية البحث

١. مشكلة البحث

أن انهيار الكثير من المؤسسات المالية العملاقة في مختلف أنحاء العالم قد سبب انهيار اقتصادي واسع لم يشهد له العالم مثيل , وان هذا الانهيار نتاج ممارسات خاطئة مورست داخل هذه المؤسسات المالية , خاصة ما يتعلق بجوانب المعلومات المحاسبية والإجراءات الرقابية , والتي

كانت إحدى أسباب انهيار هذا النظام المالي ، ومن هنا تبلورت مشكلة البحث التي مفادها ان هناك ممارسات وإجراءات محاسبية خاطئة كانت تمارس داخل المؤسسات أدت إلى الأزمة المالية ناتجة عن ضعف الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية , خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات وتقييم الموجودات والديون المعدومة .

٢. **هدف البحث**

يهدف البحث إلى بيان ما يأتي :

- بيان مفهوم نظام المعلومات المحاسبية واهميتة بالنسبة للمؤسسات المالية .
- دور نظام المعلومات المحاسبية في ألازمة المالية العالمية .

٣. **أهمية البحث**

تنبع أهمية البحث من كون الازمة المالية العالمية طال تأثيرها أنحاء واسعة من العالم , وكان احد أسبابها محاسبي , لذا سيكتسب البحث أهميته من خلال بيان دور نظام المعلومات المحاسبية في حدوث الازمة المالية العالمية على اعتبار أن المعلومة المحاسبة كان لها دور بصورة أو بأخرى وراء نشوء هذه الأزمة .

٤. **فرضية البحث**

يستند البحث إلى فرضية مفادها " لنظام المعلومات المحاسبة دور غير مباشر في نشوء الازمة المالية العالمية كنتيجة لعدم توفر المعلومات المحاسبية الخاصة بتقييم الموجودات والديون المعدومة وتقديمها للإدارات العليا ".

المبحث الثاني : مفهوم الازمة المالية العالمية , اسبابها وتداعياتها

أولا : مفهوم ومراحل نشوء ألازمة المالية العالمية يمكن اعتبار الأزمة المالية هي نقطة تحول مصيرية في مجرى حدث ما , اذ تتميَّز بتحسّن ملحوظ أو بتأخر حاد , وترتبط بأحداث قديمة لا بد أن تزول لتحلّ محلها علاقات جديدة وتؤدي إلى تغيرات كمّية ونوعية في هذا الحدث (غنيم ; ٢٠٠٧ :١) ويمكن القول ان الازمة هي مصطلح قديم ترجع أصوله التاريخية إلى الطب الإغريقي , وهي تُطلق للدلالة على حدوث تغيير جوهري ومفاجئ في جسم الإنسان , ففي القرن السادس عشر شاع استخدام هذا المصطلح في المعاجم الطبية , وتم اقتباسه في القرن السابع عشر للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة , وبحلول القرن التاسع عشر تواتر استخدامه للدلالة على ظهور مشكلات خطيرة أو حالات تحوّل فاصلة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . (البلداوي ; ٢٠٠٨ : ١) وقد عرفت الأزمة لغويا على أنها الشدة والقحط والمحنة (بليع ; ٢٠٠٩ :١) أما اصطلاحاً فالأزمة هي نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر على المقومات الرئيسية للنظام , وتشكل الازمة تهديد كبير وصريح وواضح لبقاء المنظمة أو المؤسسة أو الشركة أو حتى النظام نفسه . (تيشوري; ٢٠٠٥ ، ١) لذا يمكن القول أن الازمة المالية العالمية هي الشدة والقحط في الأموال , والتي نجمت عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت في عام ٢٠٠٧ ولكنها تفجرت في ٢٠٠٨ بسبب تعثر المقترضين في تسديد الديون للبنوك , والتي أدت إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي , والتي انتقلت تداعياتها إلى أوربا واسيا , مما أدى إلى انهيار الكثير من البنوك والمؤسسات المالية العالمية , وما زالت تداعياتها مستمرة لحد الان . ومن الممكن أن تطيح بنظم اقتصادية عالمية. ويمكن القول أن هذه الازمة ليست أول الازمات العالمية التي حدثت , والتي طالت الكثير من الدول , ولكن هناك الكثير من الأزمات التي حدثت في القرون الماضية منها :-

١. **أزمة عام ١٨٩٩** حيث تعرضت عدد من البنوك الانكليزية للإفلاس , مما أدى إلى أزمة عصفت باستقرار النظام المالي البريطاني , اذ تعد أقدم الازمات المالية التي عرفها العالم .

(كورتل ; ٢٠٠٩: ٧)

٢. **أزمة ١٩٢٩** خلال الفترة من ١٩٢٩ – ١٩٣٣ أفلست العديد من الشركات وانتشرت البطالة وانخفض الطلب على السلع والخدمات وانخفضت معها أسعارها , كذلك فشل المدينون في الوفاء بما عليهم من التزامات , فأحجم المقرضون عن انخفاض تقديم الائتمان , وبالتالي انخفض حجم الاستثمار (بلبع ;٢٠٠٩ :١) وحجم السيولة النقدية فضلاً عن إيداعات البنوك النقدية وبنسبة أكثر من الثلث وضعفت القروض التي تمنح للشركات والمستهلكين , كما ازداد الانكماش الاقتصادي (صامويلسون; ٢٠٠٨ : ١) . ونتيجة لذلك اعلن إفلاس ٥٠٠٠ بنك في الولايات المتحدة وخسر المودعون ما يعادل ٣ بليون دولار. وقد تبيّن أن أزمة الكساد العظيم ترجع بصفة رئيسية إلى سعر الفائدة من خلال

الاقتراض قصير الأجل بفائدة إضافة إلى حدوث انحرافات وممارسات غير أخلاقية في أسواق المال في مقدمتها المقامرة واتفاقيات التلاعب في أسعار الأوراق المالية والشراء بغرض الاحتكار . (بلبع ;٢٠٠٩ :١)

٣. **أزمة ١٩٨٧** أن الازمة التي شهدتها أسواق رأس المال الدولية في شهر اكتوبر ١٩٨٧ . والمتمثلة في الانخفاض الكبير والمستمر في أسعار الأوراق المالية قد نتجت عن اتجاه أسعار الفائدة نحو الارتفاع وتوقع حدوث أزمة اقتصادية عامة بسبب تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي في معظم الدول , فضلاً عن عوامل اخرى منها تدهور قيمة الدولار في اسواق الصرف , كما تعرضت أسعار الأوراق المالية , خاصة الأسهم الى انخفاضات متتالية , مما دفع حملة الأوراق المالية , الى البيع تجنباً لانخفاضات أخرى في أسعارها , الأمر الذي كان يثير القلق في الأوساط المالية خاصة وان معظم اصحاب الأوراق المالية كانوا يرغبون في البيع ولا يوجد مشترون.

٤. **أزمة المكسيك ١٩٩٤** لقد ظهر السوق المالي المكسيكي في الحقبة الزمنية التي سبقت الازمة كفرصة استثمارية مثالية للأجانب نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة , والذي نجم عن الإصلاحات الاقتصادية الشاملة بالبلد , ولقد أفضى هذا الوضع الى تدفق رؤوس الاموال الاجنبية لشراء العقارات والقيم المنقولة , مما ادى الى خلق عجز في ميزان المدفوعات المكسيكي . ونظراً لاستقرار العملة المكسيكية بسبب ارتباطها بعملة اخرى توسع الائتمان المصرفي مع تواصل العجز في ميزان المدفوعات المكسيكي , حينها بدأ التوقع بحدوث أزمة مالية , ونتيجة لهذه المؤشرات اضطرت الحكومة الى الرفع المتزايد لأسعار الفائدة من اجل دعم العملة , لكن وبمجرد تعويم العملة انخفضت قيمة البيزو * , وتباطأ التوسع الائتماني نتيجة ارتفاع اسعار الفائدة وهذه الاوضاع مما ادى الى انفجار ازمة مالية لم يسبق لها مثيل في المكسيك وزاد من حدتها عبء ديون ضخمة مما تطلب اعادة هيكلة مستعجلة كعنصر اساسي لحل الازمة . (جوادي ; ٢٠٠٩: ٦١)

٥. **الازمة المالية الأسيوية ١٩٩٧** شهدت الدول الاسيوية ازمة مالية شديدة بدأت بانهيار عملة تايلاند عقب قرار تعويم العملة , التي اتخذته الحكومة , والتي فشلت بعد ذلك محاولاتها في دعم عملتها في مواجهة المضاربات القوية التي تعرضت لها . وقد تفاقمت الأزمة , اذ تزايد حجم الدين الخارجي لأربعة من اكبر الدول الاسيوية الى ان بلغ ١٨٠ % من حجم اجمالي الناتج المحلي لها , وقد تدخلت مؤسسات دولية منها صندوق النقد الدولي لحلها بطرح حزمة سياسات لإنقاذ الوضع , شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة للإصلاح الاقتصادي والهيكلي , كما حدث في اندونيسيا وكوريا الجنوبية ودول اخرى , فيما عدا ماليزيا التي رفضت الحزمة.

٦. **أزمة شركات الانترنت في أواخر القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة** عرف العالم نوعاً جديداً من الازمات المالية بدأت حين أدرجت اسهم شركات الانترنت في سوق الاوراق المالية في الولايات المتحدة والذي يعرف بمؤشر "NASDAQ " , اذ ارتفعت اسعار اسهم تلك الشركات في البداية بشكل كبير في وقت حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات ارباحاً حقيقية , مما ادى الى انفجار تلك الفقاعة عام ٢٠٠٢ وقد ترتب على ذلك انخفاض أسعار الاسهم بسرعة وبصورة ملحوظة , وقد تزامن الانخفاض مع حدوث هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ , والتي ادت الى اغلاق أسواق المال بشكل مؤقت , وقد استمر الانخفاض لتهبط قيمة مؤشر التكنولوجيا بحوالي ٧٨ % _____

* العملة الرسمية في الارجنتين

في ٢٠٠٢ , وقيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة من ٦.٢٥ % الى ١٪ . (كورتل ; ٢٠٠٩: ٧)

٧. **أزمة الائتمان عام ٢٠٠٧** وهي الازمة التي اصابت قلب النظام الرأسمالي في الولايات المتحدة الامريكية ويمكن ان نلخص بإيجاز مراحل الازمة المالية العالمية التي مر بها العالم كما يأتي : (يوسف ; ٢٠٠٩ : ٢) (الخطيب و زريق ; ٢٠٠٩:١٠) (ابو فاره ; ٢٠٠٩ : ٧) (السعدي; ٢٠٠٩: ٥ – ٦) (الجزيرة ; ٢٠٠٨: ١)

- بدأت هذه الأزمة كنتيجة للارتفاع غير المبرر في أسعار النفط بوصولها إلى أرقام قياسية حوالي ١٤٧ دولار للبرميل , وتجاوز سعر اليورو حاجز ١.٦ دولار لكل يورو .
- قامت مؤسسات مالية وبنوك بإقراض اموال , وهي غير قادرة على التسديد ودون ضمانات كافية , وتم تشجيع هذه العملية من قبل الحكومة الامريكية بمقتضى قانون يعود الى عام ١٩٧٧ ينص على أمكانية ان تطلب أي مؤسسة مالية وتحصل على ضمانات لودائعها المالية من الدولة (الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع) اذا التزمت بالإقراض الى اسر امريكية من ذوي الدخل المتواضع .
- بعد بلوغ اجل الدفع وجدت مئات الآلاف من الأسر نفسها عاجزة عن التسديد , وأدى ذلك إلى تراجع قيمة القروض , اذ شكلت هذه النقطة اول المشكلة أي عدم قدرة مئات الآلاف من الأسر على تسديد قروض الرهون العقارية بملايين الدولارات , والذي كان السبب في اول عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة .

- اعتباراً من شهر نيسان الى تموز ٢٠٠٧ تزايدت مؤشرات ألازمة المالية , لكنها كانت تسري في محاور الاقتصاد وتتعمق دون ان تتخذ الجهات ذات العلاقة كل ما يلزم لمنع استفحال هذه ألازمة.
- تدهورت البورصات في آب ٢٠٠٧ أمام مخاطر اتساع الأزمة والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة .
- خلال الفترة من تشرين الأول إلى كانون الأول ٢٠٠٧ اعلنت عدة مصارف كبرى انخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري .
- **في ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٨** خفض الاحتياطي الاتحادي الأميركي (البنك المركزي) معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى ٣.٥٠ % وهو إجراء ذو حجم استثنائي ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى ٢ % بين كانون الثاني ونهاية نيسان.
- في ١٧ شباط ٢٠٠٨ أممت الحكومة البريطانية بنك نورذرن روك.
- في ١١ آذار ٢٠٠٨ تضافرت جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق القروض
- في ١٦ آذار ٢٠٠٨ اعلن بنك جي بي مورغان تشيز شراء بنك الأعمال الأميركي بير ستيرنز بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي .
- في ٢٤ نيسان ٢٠٠٨ نشر مصرف يو بي اس السويسري نتيجة تحقيق داخلي حول الأسباب الحقيقية وراء خسارته الفادحة جراء أزمة الرهن العقاري الأميركية , التي أدت إلى شطب ٤٠ مليار دولار من أصولة في اكبر خسارة يتعرض لها أول مصرف سويسري والمصنف الثالث أوربيا والأول عالمياً في مجال أدارة الثروات الخاصة .
- في ٣٠ أيار ٢٠٠٨ قال مسؤول بوزارة الخزانة الأميركية أن أزمة الرهن العقاري بدأت تحقق بعض الانفراجات بعد الجهود والتي قام بها الاحتياطي الاتحادي والبنوك المركزية الأخرى لضخ أموال في المؤسسات المالية .
- في ٧ أيلول ٢٠٠٨ وضعت وزارة الخزانة الأميركية المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري فريدي ماك وفاني ماي تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما مع كفالة ديونهما لغاية ٢٠٠ مليار دولار.
- في **١٥ أيلول ٢٠٠٨** اعترف بنك الأعمال ليمان براذرز بإفلاسه , بينما أعلن أحد أبرز البنوك الأميركية , وهو بنك أوف أميركا شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو ميريل لينش .
- اتفقت عشرة مصارف دولية على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال قدره ٧٠ مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا , في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف , إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.
- في ١٦ أيلول ٢٠٠٨ الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأميركية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم أي آي جي المهددة بالإفلاس , عبر منحها مساعدة بقيمة ٨٥ مليار دولار مقابل امتلاك ٩.٧٩ % من رأسمالها.
- في ١٧ أيلول ٢٠٠٨ تواصل البورصات العالمية تدهورها , والتسليف يضعف في النظام المالي , وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية
- في ١٨ أيلول ٢٠٠٨ اشترى البنك البريطاني "لويد تي أس بي منافسه أتش بي أو أس المهدد بالإفلاس .
- اعلنت السلطات الأميركية أنها تعد خطة بقيمة ٧٠٠ مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع .
- في ١٩ أيلول ٢٠٠٨ وجه الرئيس الأميركي جورج بوش لتحرك فورا بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة
- في ٢٣ أيلول ٢٠٠٨ طغت الأزمة المالية على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك , كما تضاعف قلق الأسواق المالية أمام المماطلة حيال الخطة الأميركية .
- في ٢٦ أيلول ٢٠٠٨ انهار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية فورتيس في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها , وفي الولايات المتحدة اشترى بنك جي بي مورغان منافسه واشنطن ميوتشوال بمساعدة السلطات الفدرالية .
- في ٢٨ أيلول ٢٠٠٨ اصبحت خطة الإنقاذ الأميركية موضع اتفاق في الكونغرس , وفي أوروبا جرى تعويم فورتيس من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ , وفي بريطانيا جرى تأميم بنك براد فورد وبينغلي .

- في ٢٩ أيلول ٢٠٠٨ رفض مجلس النواب الأميركي خطة الإنقاذ , في حين انهار وول ستريت بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة , كما واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها , كما أعلن بنك سيتي غروب الأميركي أنه يشتري منافسه واكوفيا بمساعدة السلطات الفدرالية .
- في **تشرين الأول ٢٠٠٨** اقر مجلس الشيوخ الأميركي خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

حيث قام الرئيس الأمريكي بالتوقيع على مشروع إنقاذ النظام المالي في ٢٠٠٨/١٠/٣ بعد إقرارها من مجلس النواب والشيوخ , اذ تقوم الخطة أساسا بالسماح للحكومة بشراء الديون متدنية النوعية المرتبطة بالرهن العقاري , فضلاً عن تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية , التي تعود إلى دافعي الضرائب وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن , و ينص القانون الذي أقره مجلس الشيوخ الأميركي على مهلة لهذه الخطة تنتهي في ٢٠٠٩/١٢/٣١ , مع احتمال تمديدها بطلب من الحكومة لمدة أقصاها سنتين اعتبارا من تاريخ إقرار الخطة . (ابو دهيم ; ٢٠٠٩ : ١)

ان خطة الإنقاذ الامريكية في الواقع لا تعالج الجذور ومسببات الأزمة , وإنما تعالج مظاهر الأزمة , وبالتالي لم ولن تُحدث الأثر المطلوب على الأقل في فترةٍ وجيزة , ونعني بالجذور دراسةَ قواعد عمل الوحدات المصرفية في الجهاز المصرفي الأمريكي , وأيضًا دراسة أدوات الرقابة على هذه الوحدات وقبل ذلك وبعده محاسبة المسؤولين عن هذا الانهيار ثم بعد ذلك العودة إن أمكن قبل الانهيار الكبير الذي قد يحدث بسبب سياسات مصرفية منضبطة حول السيولة والعائد وإدارة مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال . (الغزالي ; ٢٠٠٨ :١)

ثانياً : أسباب الأزمة المالية العالمية

١. نلاحظ ان الفساد المالي والإداري والمحاسبي الذي استشرى في إدارات المصارف والمؤسسات المالية كافة (يوسف ;٢٠٠٨ :٢) بدأ بفساد البيانات المالية الخاصة بالرهون العقارية فضلا عن فساد المضاربات بالأسهم ذات العلاقة بالبنوك الممولة للعقار (قمبر; ٢٠٠٩ : ١) يضاف الى ذلك تقديم تسليفات تفوق قيمة العقارات المرهونة في سبيل مصالح مشتركة بين المسؤولين في إدارات البنوك والمستفيدين الآخرين , أدت إلى نقص حاد في السيولة المصرفية , بحيث أن إدارات المصارف والمؤسسات المالية الأخرى لم تتقيد بالسياسات المصرفية , والتي هي أدارة السيولة والربحية وإدارة مخاطر الائتمان وإدارة كفاية رأس المال , لأنها ركزت على الربح السريع الضخم عن طريق الإقراض غير المسؤول وغير المنضبط بالقواعد المعروفه لاسيما في قطاع العقارات (أي التمويل العقاري) . ومن ثم أهملت في الوقت ذاته اعتبارات السيولة والثقة , ولم تقم بإدارة رشيدة لمخاطر الائتمان أو كفاية رأس المال , هذا بجانب أن الربح السريع والضخم صاحبه فسادٌ في قمة إدارة هذه المؤسسات . (الغزالي; ٢٠٠٨ :١) فضلا عن الفساد المالي والإداري أكدت دراسات اقتصادية أن وراء الأزمة المالية الفساد المحاسبي أي فساد في عملية تقييم الأصول , و إلى جانب ذلك عملية التدليس التي يمارسها مراقبو الحسابات وتأكيدهم صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية خلافاً للحقيقة اذ تعاني معظم الدول التي تعرضت لازمات مالية من ضعف في النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصاً فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية . (حسين; ٢٠٠٨: ١)

٢. استخدام أدوات مالية مبتكرة , وهي المشتقات والتي تتكون من العقود المستقبلية و الخيارات , اذ تقوم هذه الأدوات على إعادة بيع الرهون العقارية وغيرها من الرهون المشكوك فيها في شكل أوراق مالية , ومن ثم تداول هذه الأوراق في الأسواق(الغزالي; ٢٠٠٨ : ٣) , أي طمس جذور القروض المختلفة ومن ثم أنشاء سندات باسم الشركة التي تولت شراء القروض من المقرضين الأصليين (الجهنمي ; ٢٠٠٨ : ١) , وطرح السندات في الأسواق لبيعها لمستفيدين آخرين بأسعار أكثر من قيمتها الاسمية , بسبب الفوائد التي تم حسابها على أصل القرض , ومن هذه الفوائد تبدأ تدريجياً على المقترض , فيدفع المقترض الفوائد لمدة سنتين او ثلاثة قبل ان يصل الى أصل المبلغ المقترض . وفي خطوة احترازية قامت شركات التمويل العقاري بالتأمين على قروض العقارات ففي حال تعثر العميل عن السداد تقوم شركات التأمين بتعويض المؤسسات المالية اذ بدأت سلسلة تساقط المؤسسات المالية واحدة تلو الأخرى (الدريعي ; 2008 : ٢)

٣. غياب الرقابة على المؤسسات المالية , اذ أن محافظ البنك المركزي الأمريكي ووزارة الخزانة وشركات تقييم الأدوات المالية والقيادات التنفيذية للشركات المالية كانوا جميعهم راضيين عن تداولات الأسواق المالية أي أن كل شيء على ما يرام (الجهنمي; ٢٠٠٨ : ١) حيث أن اغلب هذه المؤسسات أخذت تعمل خارج الطريقة النظامية , أي ما يسمى بالنشاط خارج الميزانية بعيداً عن ميدان الرقابة , وهذا النشاط الخارجي يعادل ٧/٦ من مجمل النشاط المصرفي الأمريكي أي أن ٧/١ فقط من هذا النشاط هو الذي يراقبه البنك المركزي (الغزالي ; ٢٠٠٨ : ١) فضلا عن ذلك فأن القيادات التنفيذية للشركات المالية ما كانوا يدركون حقيقة المخاطرة التي حملوها لمؤسساتهم الموظفون المختصون في

صفقات الأدوات المالية المستحدثة المعقدة أما شركات تقييم الديون فالذي منعها من المحاسبة والاعتراض هو تعارض مصالحهم مع قول الحقيقة لان كبار المتداولين في هذه الأدوات هم عملائها ومصدر دخولها.

٤. غياب الدوافع لدى المحللين من الحرص على تقدير قدرة المقرضين على الوفاء , والسبب في ذلك هو عملية بيع الرهن العقاري (الضمان الذي يعطي بموجبة القرض لشراء السكن أو غيره) لمؤسسات مالية ضخمة أميركية أو أجنبية , اذ تقوم هذه المؤسسات بخلط جميع القروض التي تشتريها ثم تقوم بتوليد أو إصدار سندات بها يتم بيعها إلى المستثمرين لذا غابت الدوافع لعملية التقدير ما دام انه سيبيعون هذه الرهون بربح على المؤسسات العملاقة . (الجهنمي; ٢٠٠٨ :١)

٥. عدم التخصص لدى تلك المؤسسات المالية على العكس مما تقوم علية الرأسمالية من التخصيص وتقسيم العمل , وفي محاولة لتوظيف السوق لخدمة الأغراض الربحية والمحاسبية لتلك المؤسسات تحولت فيها البنوك إلى أداء كافة الإعمال المالية من مضاربة واستثمار وإقراض وبيع وشراء , ولقد أدى ذلك إلى تشابك وتعقد أنشطتها , بما يؤدي الى ضعف إمكانيات الرقابة الفعالة عليها وغياب الحوكمة وما يرتبط بها من شفافية وإفصاح (المشاط ;٢٠٠٩ : ٣) بالإضافة إلى ذلك منح مكافآت وأجور مغالى فيها لمدراء المصارف اعتماداً على الأداء الرقمي للمؤسسات المالية وليس الحقيقي .

٦. تقصير مؤسسات التصنيف الدولية في عملها وإعطاء تصنيفات مرتفعة للبنوك والمؤسسات الأمريكية اعتمادا على السمعة ودون مراعاة لمحفظة الأصول وتصنيف السندات العقارية تصنيفاً مرتفعاً لأنها عن بنوك قوية .

٧. عجز المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)عن تحذير الأسواق , وزيادة المخاطر وتنبيه المستثمرين (يوسف ; ٢٠٠٩ : ٣) ، حيث فشلت هاتين المؤسستين في كشف بوادر الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة لها قبل استفحالها .(قمبر; ٢٠٠٩: ١)

٨. ويعتقد البعض أن الأزمة المالية مدبره حيث أن مقدمات ألازمة بدأت بالارتفاع غير المبرر في أسعار النفط حيث وصلت إلى أرقام قياسية وبحدود ١٥٠ دولار للبرميل ، وكذلك بلوغ سعر صرف اليورو ١.٦ دولار لكل يورو بالإضافة الى الارتفاع الشديد في أسعار السلع الغذائية حول العالم , والتي فاقت أسعارها كل التوقعات , وكذلك ارتفاع أسعار الذهب والحديد والاسمنت وبشكل غير طبيعي , او غير مسبوق , اذ نجد هنا أن قوى السوق(العرض والطلب) لم يكن لها تأثير يذكر على أسعار هذه السلع بقدر ما كانت المضاربات المحمومة وغير الشرعية , والتي لها التأثير الأكبر عليها . ويفسر ذلك بانخفاض أسعار النفط بسرعة كبيرة بعد تسجيله أسعار خيالية رغم ان المنتجين أنفسهم لم يقوموا بزيادة العرض ،وبذلك لم تستفيد دولة من زيادة أسعار النفط , كونها قامت باستيراد جميع احتياطياتها الأخرى بأغلى الأسعار. (ابو سليم; ٢٠٠٨: ١)

المبحث الثالث : نظم المعلومات المحاسبية

يسعى نظام المعلومات المحاسبية في اي وحدة اقتصادية الى تحقيق هدف عام يتمثل بتوفير المعلومات التي تساعد في اتخاذ العديد من القرارات لذا سيحاول هذا المبحث توضيح مفهوم نظم المعلومات في الوحدات الاقتصادية بصورة عامة ونظم المعلومات المحاسبية بصورة خاصة وعلاقتها ببعض النظم الاخرى.

أولا : مفهوم وأبعاد نظم المعلومات .

ان السؤال الذي يتبادر الى الذهن دائماً هو لماذا نحن بحاجة الى دراسة نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات ؟ ومن الاجابة عن هذا التساؤل نلاحظ ان نظم المعلومات أصبحت مندمجة في أنشطة أعمالنا اليومية وفي وظائف المحاسبة والتمويل وإدارة العمليات والتسويق وإدارة الموارد البشرية , أو أي وظيفة أعمال رئيسة اخرى , اذ إنَّ نظم المعلومات واستخدام التكنولوجيا هي عناصر حيوية في الوحدات الاقتصادية الناجحة و يقول البعض إنها من ضرورات العمل (O'Brien & Marakas; 2011:4) . وتعرف نظم المعلومات من الناحية الفنية على انها مجموعة من المكونات المترابطة التي تقوم بجمع ومعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات لدعم اتخاذ القرار والرقابة في الوحدة الاقتصادية , فضلاً عن دورها في دعم اتخاذ القرارات والتنسيق والرقابة , و قد تساعد نظم المعلومات كذلك المديرين والعاملين كذلك على تحليل المشكلات وتصور الحلول للموضوعات المعقدة وإيجاد

الشكل(١)أبعاد نظم المعلومات

Laudon& ,Kennneth

Laudon, G &Jane P,"

Management Information system…Managing The Digital firm", twelfth edition , United States of America,Prentice Hall, 2012 .pp18

منتجات جديدة , اذ توفر نظم المعلومات معلومات هامة وكثيرة عن المستخدمين والأماكن والأشياء داخل الوحدة الاقتصادية , أو في البيئة المحيطة بها(Laudon & Laudon, 2012,15) أن الغرض من نظم المعلومات هو الحصول على المعلومات الصحيحة للأشخاص المناسبين في الوقت المناسب وبالكمية المناسبة وبالشكل الصحيح اي تقديم معلومات مفيدة(Rainer & Cegielski; 2011:10) ولأجل ان نفهم تماماً نظم المعلومات يجب أن نفهم على نطاق أوسع الوحدة الاقتصادية وإلادارة وأبعاد تكنولوجيا المعلومات وسعيهم لتوفير حلول للتحديات والمشكلات في بيئة الأعمال , والشكل(١) اعلاه يوضح ذلك , اذ يتطلب الفهم الأوسع لنظم المعلومات و فهم إلادارة والأبعاد التنظيمية للأنظمة فضلاً عن الأبعاد التقنية والقضاء على الجهل بأمور الحاسوب والتركيز في المقام الأول على معرفة تكنولوجيا المعلومات ,Laudon & Laudon) 2012,17). و لغرض وضع نظم معلومات متكاملة , يجب ان تدُرس الابعاد الثلاثة (تكنولوجيا المعلومات ، الوحدات الاقتصادية ، وإلادارة) ، اذ ان نظم المعلومات جزء لا يتجزأ من الوحدات الاقتصادية , وبالتالي أي نظام معلومات كفوء يعمل على إيجاد قيمة للوحدة من خلال دوره في حل القضايا التي تعاني منها إلادارة , مثل إيجاد منتجات جديدة وتعزيز الميزة التنافسية وليس ذلك فقط , اذ على إلادارة أن تعمل على إعادة هندسة الوحدة من وقت لأخر لتحقيق الدور الابداعي في عملها ويمكن ان يتم ذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات ، اذ ان توفير التقنيات الحديثة في العمل يساعد على تحقيق وفورات في الوقت والجهد والتكلفة , فضلاً عن أنها تُعَدّ أداة من ادوات إلادارة في عملية التغير. و بذلك يمكن للباحث القول ان نظام المعلومات هو النظام الذي يخلق قيمة للوحدة الاقتصادية , والذي يمكن أن يوفر الحلول للإدارة من خلال المعلومات التي يقدمها لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة .

ثانياً : مفهوم نظم المعلومات المحاسبية

ان نظام المعلومات المحاسبية هو نظام يجمع ويسجل ويخزن ويعالج البيانات من اجل تقديم معلومات لمتخذي القرار , كما ان نظم المعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية هي أساسا" نظم إدارة تحويل البيانات ،"Data transformation management systems " وان الغرض من هذه النظم هو تسهيل الإجراءات الرئيسية التالية :- (Romney & Stinbart,2006,6)

١. جمع البيانات.
٢. لمحافظة على البيانات.
٣. إدارة البيانات.
٤. الرقابة على البيانات.
٥. إنتاج المعلومات.

ويمكن القول ان هناك ارتباطاً وثيقاً بين تلك الاجراءات لنظم المعلومات المحاسبية , و ذلك لضمان التنفيذ السليم , وبالتالي المعالجة المناسبة وضمان تخزين البيانات الصحيحة والمحافظة على البيانات واسترجاع المعلومات والبيانات و التخلص منها.(Boczko;2007 :16) . وعلى الرغم من الفائدة المحتملة من بعض البيانات غير المعالجة فان معظم المستخدمين يحتاجون لتقارير مالية او إحصاءات موجزة أو قيم اخرى , اذ تتم معالجة البيانات لتلائم تلك الأغراض , وتمر المعالجة بثلاث مراحل وكالآتي : (Bagran off et.al. ;2010: 6-7)

- المدخلات الأولية حيث يتم جمع البيانات وتخزينها .
- معالجة البيانات من خلال المحافظة على البيانات وإدارتها والرقابة على هذه البيانات .
- المخرجات حيث يتم انتاج معلومات مفيدة لنظم المعلومات الحديثة ليتم تسخير تكنولوجيا المعلومات لأداء المهام الضرورية في كل خطوة من العمليات في أعلاه .

ثالثاً :النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبية

يتكون نظام المعلومات المحاسبية من عدد من النظم الفرعية , وقد اختلف الكُتّاب في طريقة تناولها , فالبعض تناولها بشكل دورات والبعض قسمها كما يأتي : (Hall ;2011:10)

١. **نظام معالجة المعاملات :** ان معالجة المعاملات هي أمر رئيس في الوظيفة العامة لنظام المعلومات , عن طريق تحويل الأحداث الاقتصادية الى معاملات مالية وتسجيل المعاملات المالية في السجلات المحاسبية وتوزيع المعلومات المالية الأساسية لموظفي العمليات , لدعم عملياتها اليومية و ان نظام معالجة المعاملات يتعامل مع الأحداث التجارية , التي تحدث بشكل متكرر , وفي يوم معين تقوم الوحدة بمعالجة آلاف المعاملات وللتعامل بكفاءة مع مثل هذا الحجم يتم تجميع أنواع مماثلة من المعاملات معا في دورات ونظام معالجة المعاملات يتكون من ثلاث دورات , وهي دورة الإيرادات و دورة الإنفاق ودورة التحويل.وكل دورة يتم فيها جمع ومعالجة أنواع مختلفة من المعاملات المالية .(Hall;2011:10).

٢. **نظم دفتر الاستاذ العام والتقارير المالية :** ان نظام الأستاذ العام (GLS) ونظام إعداد التقارير المالية (FRS) هما نظامان فرعيان مرتبطان مع بعضهما البعض ارتباطا وثيق , وذلك بسبب الاعتماد المتبادل , وينظر اليهما عموما على أنهما نظام واحد متكامل , فالجزء الأكبر من البيانات التي تدخل نظام الاستاذ العام يأتي من دورات المعاملات , وتتم معالجة ملخصات نشاط دورة المعاملات من قبل نظام الأستاذ العام لتحديث حسابات مراقبة دفتر الأستاذ العام . اما التقارير المالية عن الموارد المالية والتغييرات في تلك الموارد يتم تقديمها من قبل نظام التقارير المالية , اذ يقدم هذه المعلومات الى المستخدمين الخارجيين في المقام الاول , ويُعَدّ هذا النوع من التقارير الزامياً للوحدة الاقتصادية , لان الوحدة لديها خيارات قليلة في المعلومات التي تقدمها ويتكون جزء كبير من هذه المعلومات من البيانات المالية التقليدية .

٣. **نظام تقارير إلادارة:** يوفر نظام تقارير إلادارة المعلومات المالية الداخلية اللازمة لإدارة الأعمال التجارية , اذ يجب على المديرين التعامل على الفور مع العديد من مشكلات العمل يوما بعد يوم , فضلا عن التخطيط والرقابة على عملياتها , و يحتاج المديرين الى معلومات مختلفة لأنواع مختلفة من القرارات التي يجب القيام بها , وتتضمن التقارير النموذجية التي ينتجها نظام تقارير إلادارة الميزانيات وتحليل التكلفة والحجم والربح والتقارير باستخدام البيانات بالكلفة الحالية (وليس التاريخية) , ويسمى هذا النوع من التقارير بالتقارير التقديرية , لأن الوحدة يمكن أن تختار ما هي المعلومات التي تحتويها التقارير وكيفية تقديمها (Hall,2011,10) والشكل (2) يوضح ذلك .

الشكل (2)النظم الفرعية لنظم المعلومات المحاسبية

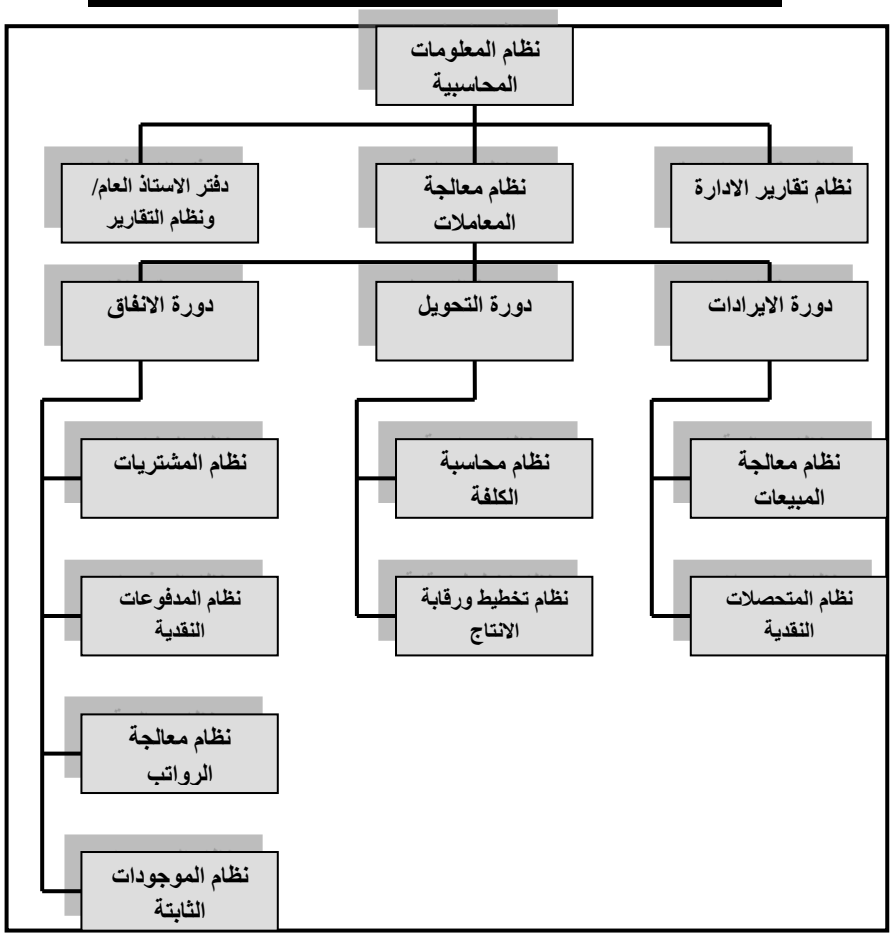

Hall, Jameas A. ,"Accounting Information Systems",7edition, United States of America, south- western Cenyage Learning, 2011 ,pp8 .

رابعاً : نظم المعلومات المحاسبية ودورها في الوحدات الاقتصادية

تؤثر في طبيعة وظيفة نظم المعلومات المحاسبية(AIS) للوحدات مجموعة واسعة من المؤثرات , ويعتمد استمرار بقاء ونمو الوحدة بشكل متزايد على توفير المعلومات المحاسبية الفاعلة لمجموعة واسعة من أصحاب المصالح الداخلية والخارجية على حد سواء ووضوح طبيعة وحجم وموقع وتعقد عمل الوحدة , ويكون لها تأثير مباشر ليس على مستخدمي أنظمة المعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية فقط , ولكن على أنواع المعلومات التي تطلب من مجموعات أصحاب المصالح المختلفة أيضا .(Boczko;2007:21)وبسبب قيام AIS بوظائفه داخل الوحدة , ينبغي أن يتم تصميمه بحيث يعكس ثقافة تلك الوحدة , وان ثقافة المنظمة تؤثر في تصميم AIS . ومن المهم ادراك ان تصميم AIS يمكن ان يؤثر كذلك في ثقافة المنظمة من خلال الرقابة على تدفق المعلومات داخلها , وعلى سبيل المثال يعمل نظام المعلومات المحاسبية الذي يجعل الوصول للمعلومات سهلاً وعلى نطاق واسع على الضغط من أجل المزيد من اللامركزية.وكذلك يؤدي نظام المعلومات المحاسبية الخاص بالوحدة الاقتصادية دوراً مهما في مساعدتها على تبني موقف استراتيجي معين والحفاظ عليه , فتحقيق التوافق بين الأنشطة يتطلب جمع البيانات الخاصة بكل نشاط , ومن المهم ان يجمع النظام بيانات مالية وغير مالية خاصة بأنشطة الشركة ويربط بينها (Romney &Steinbar;2006:9- 10) , اذ تعد تكنولوجيا المعلومات (IT) من القضايا التي بدأت تعكس أهمية استخدام المعلومات المعالجة تكنولوجيًا في خدمة جوانب متعددة في المجتمع. وقد أدى التطور في استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة الاهتمام بإعداد البرامج المحاسبية المتكاملة لتشغيل البيانات , مما أدى إلى ظهور مصطلح جديد في الفكر المحاسبي أطلق عليه نظام التشغيل الالكتروني .وان الشركات الصناعية مطالبة بدورها بتطوير خدماتها وأنظمتها المعلوماتية , مما يستدعي اهتمامها المتزايد بوسائل تكنولوجيا المعلومات وأدواتها(ميدة ; ٢٠٠٩; ٥٣٣) ومن المعروف بأن استخدام الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية ذلل عقبات ومصاعب كثيرة كان يواجهها النظام اليدوي , فقد جعل آلية تسجيل العمليات ومعالجتها تتم بصورة سريعة جدا وبدقة قد تكون متناهية النظير , بل مكن الشركات من الحصول على مخرجات النظام في أي وقت تشاء , كما مكنها كذلك من الاستغناء عن طرائق محاسبية تقليدية مثل طريقة الجرد الدوري للمخزون , فلقد كان من الصعب على كثير

من الشركات التي تتعامل بسلع عديدة وذات قيمة منخفضة أن تستخدم طريقة الجرد المستمر للتكلفة المترتبة على استخدام تلك الطريقة , ولكن الآن وبوجود الحاسوب أصبح استخدام طريقة الجرد المستمر أمرا ميسرا وغير مكلف . ومن الجدير بالذكر انه برغم من استخدام الشركات للحاسوب فنظام المعلومات المحاسبي بقي كما هو وأعني بذلك أن السياسات والإجراءات المحاسبية المتبعة بالنظام المحاسبي بقيت كما هي , ولكن زادت بعض الشيء وبشكل يتماشى مع متطلبات استخدام الذكاء الاصطناعي في الحاسوب (القشي; ٢٠٠٣ : ٣٣) , وليس ذلك فقط بل مكن من ايجاد انظمة جديدة في الوحدات الاقتصادية منها نظم تخطيط موارد الوحدة *ERP وذكاء الاعمال

خامساً : نظم المعلومات المحاسبية والأزمة المالية العالمية

لقد سببت الازمة انقلاب واضح لموازين القوى في العالم بشكل ضمني غير معلن , فقد اثبتت الازمة ان النظام الرأسمالي يحتاج بشكل شامل الى مراجعة من حيث ثوابته ومرتكزاته وأساسياته , كما كشفت الازمة زيف نظرية القطب الاوحد , في حين ان الجانب الايجابي الوحيد للازمة هو هبوط أسعار العقارات نتيجة لزيادة المعروض منها (سلوم ونوري ; ٢٠١١ : ١١) فالأزمات اساسا تحدث نتيجة الفشل في حصر المخاطر واستقرائها ورصد وتحليل المعلومات المتواجدة في البيئة والتقرير عنها بصورة مناسبة , الامر الذي يؤدي الى فشل متخذ القرار في توقع الازمات والتعامل معها عند حدوثها , ويفيد تقرير صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) بأن سبب حدوث الازمات المالية هو حدوث ضعف في الاقتصاد والنظم المحاسبية في المنظمات (International Monetary Fund; 2010: 22) , ومن هنا يأتي دور نظم المعلومات المحاسبية في مساعدة متخذي القرار ودعمهم لتجنب الازمات وضمان الادارة الناجحة لها , وذلك من خلال قيام هذه النظم برصد الاحداث والتغيرات المتولدة عن البيئة والتنبؤ بها والتقرير عنها وتقديم المعلومات التي تساعد على الوقاية من الازمات وإعداد سيناريوهات مواجهتها والحد من تناميها وتداعياتها.

ان الازمة المالية العالمية الحالية باتت تحدث تغييرا لا يستهان به على مستوى مجالات الحياة وعلى مستوى عالمي منقطع النظير , فلقد تم اتهام معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها تعد أهم اسباب نشوء هذه الازمة المالية (القشي ; ٢٠٠٩ : ١) , فمن خلال الدراسات التي تناولت موضوع الازمة المالية من وجهة نظر محاسبية , يمكن القول ان المعايير المحاسبية وخصوصا معايير القيمة الحالية ليست السبب الاساس في نشوء الازمة المالية , اذ انها تساعد على اظهار الخسائر الحقيقية , ولكنها لم تساهم فيه ولو كان هناك محاولة لإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيل ظهور الخسائر وليس الى منعها , فالمعايير لعبت دور أساسي في اظهار هذه الازمة وكشفها للعالم على حقيقتها , وان الازمة قد حدثت بسبب فشل الادارات وسوء تقييم الرهونات وليس بسبب تطبيق المعايير المحاسبية , وبالتالي هناك ضرورة بالاستمرار بتطبيق المعايير المحاسبية مع ايجاد صبغة عالمية لها . (سلوم ونوري ; ٢٠١١ : ٢١) ونلاحظ ان فشل الادارات كان ناتج عن عدم حصولها على المعلومات المناسبة , وفي الوقت المناسب , والتي تسعى نظم المعلومات المحاسبية الى توفيرها للإدارات لضمان الارتقاء بمستوى اتخاذ القرار الى افضل ما يمكن , مما يدلل وبما لا يقبل الشك على ان هناك تأثير مباشر لنظم المعلومات المحاسبية على الازمة المالية العالمية , ومن خلال الرجوع الى الإجراءات والخطوات الجادة التي اتخذتها قمة مجموعة العشرين المنعقدة في لندن في الثاني من نيسان ٢٠٠٩ مع حديث وتفكير جادين يتعلقان بكيفية تفادي حدوث أزمة عالمية مماثلة , ووردت في قرارات المجموعة إشارات واضحة إلى إجراءات خاصة بتفادي ألازمات في المستقبل تشمل إصلاح نظام الرقابة المالية وتطوير المعايير المحاسبية وتحسين مستوى النزاهة والشفافية في الأسواق , اذ أبدت مجموعة العشرين في قمة لندن تصميمها على تعزيز تعاونها لإعادة إطلاق النمو العالمي وإصلاح النظام المالي (يوسف ; ٢٠٠٩; ١) وبالتالي فإن نظم المعلومات المحاسبية الناجحة تمكن من تلبية احتياجات عملية اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالأزمة بالشكل الملائم , وفي الوقت المطلوب , مما يسهم في تعظيم الامكانيات والقدرات الخاصة بإدارة الازمات والحد من آثارها السلبية كنتيجة واضحة لتوفر المستوى الملائم من المعلومات لدى الادارات الامر الذي يجعل عملية اتخاذ القرار ليس بالصورة التي اظهرتها تداعيات الازمة المالية العالمية .ويرى البعض أن ألازمة هي الإدارة السيئة للإحداث واتخاذ قرارات غير صائبة , التي يمكن أن تتعدى حدود البلد الواحد إلى بلدان أخرى ومن هنا تصبح ألازمة عالمية , والتي يمكن أن تسبب مأساة إنسانية ومادية لا يمكن تفاديها بسهولة ، وتكون طويلة الأمد و من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الأنظمة القائمة , إذا لم يتم معالجتها بحكمة (الزويني ; ٢٠١٠ : ٢٠٧) . وان المعالجة الحكيمة للإدارات السيئة والقرارات غير الصائبة تكون عن طريق توفير البدائل المناسبة لهذه الادارات وهذا الامر لا يتم الا من خلال نظم معلومات متكامل من شانها ان تكون الاساس المتين والمناسب , ومن خلال استقراء موسع لأفكار الكتاب والبحثين عن سبب حدوث الازمة المالية العالمية الاخيرة يلاحظ ان فشل الادارات

* **Enterprise Resource planning Systems**

كان ناتج عن عدم حصولها على المعلومات المناسبة , وفي الوقت المناسب , والتي تسعى نظم المعلومات المحاسبية الى توفيرها للإدارات ولكافة المستويات لضمان الارتقاء بمستوى اتخاذ القرارات الى افضل ما يمكن , مما يدلل وبما لا يقبل الشك ان هناك تأثير مباشر لنظم المعلومات المحاسبية عن حدوث الازمة المالية العالمية وهذا ما يثبت فرضية البحث .

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

٢. لم تكن الازمة العالمية هي أول الازمات التي تواجهها دول العالم , بل كانت الازمة السابعة , والتي لا تزال اثارها قائمة بشكل أو آخر على الاسواق العالمية .

٣. أن ألازمة هي نتاج للإدارة السيئة للإحداث سببه اتخاذ قرارات غير صائبة اعتمدت بالدرجة الاساس على معلومات غير دقيقة , وخصوصا ما يتعلق بالموجودات والديون المعدومة , والتي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الأنظمة القائمة , إذا لم يتم معالجتها بحكمة.

٤. هناك أسباب عده لنشوء ألازمة المالية العالمية ، فالبعض يراها نتيجة طبيعية لممارسات خاطئة ناتجة عن نقص في المعلومات ، والبعض الأخر يراها مؤامرة أمريكية للاستيلاء على الأموال بمعنى الازمة اتسمت بطابع سياسي .

٥. لم تعالج خطة الإنقاذ الامريكية الجذور ومسببات الأزمة , وإنما عالجت مظاهر الأزمة , وبالتالي لم ولن تُحدث الأثر المطلوب على الأقل في مدة وجيزة .

٦. عجز المؤسسات المالية الدولية سواء البنك الدولي أم صندوق النقد الدولي عن تحذير الأسواق وزيادة المخاطر وتنبيه المستثمرين , اذ فشلت هاتين المؤسستين في كشف بوادر الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة لها قبل استفحالها .

٧. لغرض انشاء نظم معلومات متكاملة , يجب ان تدُرس الابعاد الثلاثة الخاصة بنظم المعلومات المحاسبية , وهي تكنولوجيا المعلومات و الوحدات الاقتصادية والإدارة , اذ ان توفير التقنيات الحديثة في العمل يساعد على تحقيق وفورات في الوقت والجهد والتكلفة فضلاً عن أنها تُعَدّ أداة من ادوات الإدارة في عملية التغير.

٨. تحدث الأزمات اساسا نتيجة الفشل في حصر المخاطر واستقرائها ورصد وتحليل المعلومات المتواجدة في البيئة والتقرير عنها بصورة مناسبة , الامر الذي يؤدي الى فشل متخذ القرار في توقع الازمات والتعامل معها عند حدوثها .

٩. ان المعايير المحاسبية , وخصوصا معايير القيمة الحالية ليست السبب الاساس في نشوء الازمة المالية اذ أنها تساعد على اظهار الخسائر الحقيقية ولكنها لم تساهم فيها , ولو كان هناك محاولة لإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيل ظهور الخسائر وليس الى منعها.

ثانياً : التوصيات

١. تعد نظم المعلومات المحاسبية احد الانظمة المعلوماتية التي تعتمد عليها جهات عديدة في اتخاذ قراراتها لذلك على الادارات السعي الحثيث وبشكل دائم من اجل تطوير هذه النظم لتلبية الاحتياجات المتنوعة لتلك الجهات .

٢. ضرورة ان تعمل الادارات على تحسين جودة المعلومات التي توفرها نظم المعلومات المحاسبية , وخصوصا تلك التي تتعلق بالقيمة العادلة للموجودات من حيث ملائمتها وإمكانية الاعتماد عليها .

٣. ضرورة قيام الجهات ذات العلاقة بالارتقاء بنظام المعلومات المحاسبي الى المستوى المناسب من الموثوقية والشفافية , وذلك من خلال تحسين الافصاح وأساليب عرض المعلومات بشكل يسهل فهمها وإيصالها في الوقت المناسب .

٤. العمل على إخضاع جميع المؤسسات المالية في دول العالم كافة للرقابة المركزية الفعالة , التي يتمتع أشخاصها بالحيادية والموضوعية والخبرة

٥. ضرورة العمل على ايجاد نظام معلومات محاسبية كفوء يعمل على تحليل البيانات كافة وتزويد الادارات ومتخذي القرار بالمعلومات المفيدة في الوقت المناسب والتي تمكنهم من اتخاذ القرار السريع وحماية ممتلكاتهم من الاثار السلبية لمثل هكذا الازمات.

٦. حث الجهات المهنية للعمل على توحيد التشريعات المحاسبية حتى لا يحدث أي التباس عند الممارسة من قبل الجهات ذات العلاقة فضلا عن العمل على توحيد المعايير المحاسبية في العالم .

المصـــادر

أولاً المصادر العربية والأجنبية

1. Abu Farah, Youssef, A Reading of the 2008 Global Financial Crisis, the Seventh International Scientific Conference, Faculty of Economics and Administrative Sciences, on the repercussions of the global economic crisis on business organizations, "Challenges, Opportunities, and Prospects," Zarqa Private University, Jordan, 2009.

2. 3. Al-Khatib, Khaled Ragheb, and Zuraiq, Abdul Hakim Mustafa, the reality of electronic banking in light of the current global crisis, the third scientific conference of the College of Administrative and Financial Sciences, on the global financial crisis and its repercussions on the economies of countries, Al-Isra University, Jordan, 2009.

3. 4. Al-Zwaini, Khadija Juma Matar, The repercussions of the global financial crisis and its repercussions on accounting thought, Iraqi Journal of Economic Sciences, eighth year, issue 26, Baghdad, Iraq, 2010.

4. Al-Saadi, Ibrahim Khalil Haider, The impact of the contemporary financial collapse of international companies in accounting and auditing, the Third Scientific Conference of the College of Administrative and Financial Sciences, on the global financial crisis and its repercussions on the economies of countries, Al-Isra University, Jordan, 2009.

5. Al-Saadi, Ibrahim Khalil Haider, The impact of the contemporary financial collapse of international companies in accounting and auditing, the Third Scientific Conference of the College of Administrative and Financial Sciences, on the global financial crisis and its repercussions on the economies of countries, Al-Isra University, Jordan, 2009.

6. Al-Qashi, Zahir, The effectiveness of accounting information systems in achieving security, certainty, and reliability in light of electronic commerce, unpublished doctoral thesis in accounting, College of Graduate Administrative and Financial Studies, Amman Arab University for Postgraduate Studies, Jordan, 2003.

7. Salloum, Hassan Abdel Karim, and Nouri, Batoul Muhammad, the role of accounting standards in reducing the global financial crisis, the Seventh International Scientific Conference, Faculty of Economics and Administrative Sciences on the repercussions of the global economic crisis on business organizations, "Challenges, Opportunities, and Prospects," Zarqa Private University, Jordan. , 2009.

8. Kurtel, Farid, The global financial crisis... predicting the crisis, imposing investment in its light and possible solutions to confront it, the Seventh International Scientific Conference, Faculty of Economics and Administrative Sciences, on the repercussions of the global economic crisis on business organizations, challenges, opportunities, and prospects, Zarqa Private University, Jordan, 2009.

9. Mayda, Ibrahim, "Factors affecting the accounting information system and its cycle in making strategic decisions (field study), Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 25, First Issue, 2009.

10. Bagran off &Simkin& Norman, Nancg &Mark& Caroly Strand," Core Concepts of Accounting Information systems", eleven Edition, Printed in the United States of America, Johan Wiley &Sons, Inc., 2010.

11. Boczko, Tony," Corporate Accounting Information Systems",China, Prenticetiall Financial ,Time,2007.

12. Hall, Jameas A. ,"Accounting Information Systems",7edition, United States of America, south-western Cenyage Learning, 2011.

13. Laudon& Laudon, ,Kennneth G &Jane P," Management Information system…Managing The Digital firm", twelfth edition , United States of America,Prentice Hall, 2012.

14. O'Brien& Marakas, James A & George M," Management Information system ", twelfth edition , United States,Mc Graw-hill/Irwin,2011.

15. O'Brien& Marakas, James A & George M," Management Information system ", eleven edition , United States,Mc Graw-hill/Irwin,2010.

16. Rainer& Cegielski, R.Kelly &Casey G.," Introduction to Informatiom Systems", Three Edition, Printed in the United States of America, Johan Wiley &Sons, Inc., 2011.

17. Romney& steinbart, Marshall& Paul John,"Accounting Information systems", tenth edition, United States of America,Prentice Hall, 2006 .

ثانياً : مصادر الانترنت

1. Abu Dhaim, Ayman Omran, The American Rescue Plan An Accounting Perspective, 2008http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=174932&pg=25.

2. Abu Salim, Khalil, the global financial crisis, causes and repercussions. , 2008. http://infotechaccountants.com/forums/showthread.php?t=13121

3. Al-Baldawi, Abd al-Malah, What is a crisis and how do we manage crises, 2008. http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1447.htm.

4. Al Jazeera, "What is the financial crisis?", "Economy and Business," 10/4/2008 http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DFE77E7E-EC1A-4D4C-A1A1-6CE0A5B01601.htm.

5. Al-Jhanami, Ali bin Talal, "The Causes of the Crisis are Many," 2008.http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1433.htm

6. Al-Jhanami, Ali bin Talal, "The Causes of the Crisis are Many," 2008.http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1433.htm

7. Al-Jahanmi, Ali bin Talal, "Distortion of Financial Markets," 2008. http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1402.htm.

8. Al-Khazraji, Thuraya, "The current global financial crisis and its impact on Arab economies: Challenges and ways of confronting," the Third Scientific Conference of the Faculty of Administrative and Financial Sciences, Al-Isra University, Jordan, on the global financial crisis and its repercussions on the economies of countries, 2009. http://www.jps-dir.net/Forum/forum_posts.asp?TID=5485.

9. Al-Duraie, Osama, "Is the future for Islamic financial institutions", 2008.http://www.siironline.org/alabwab/hewarat(06)/078.htm

10. Al-Ghazali, Abdel Hamid, "The Global Financial Crisis: Diagnosis and Way Out," 2008. http://www.baghdadch.tv/rep-azmamaila.htm.

11. Al-Ghazali, Abdel Hamid, "The Truth about the Global Financial Crisis," 2008.http://www.saaid.net/arabic/214.htm.

12. Al-Mashat, Abdel Moneim, "Transparency and Disclosure in the Global Financial and Economic Crisis and its Impact on Egypt," 2009.
http://www.jps-dir.net/Forum/forum_posts.asp?TID=5485.

.١٣ Balbaa, Mohamed Eid, "The Global Financial Crisis (Challenges...and Opportunities for Solutions)" 2009.
http://www.wostelbalad.com/index.php?option=com_content&view=a

.١٤ Tishori, Abdul Rahman, "Managing Crisis Problems," Al-Hiwar Al-Mutamaddin, No. 1366, 2005.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=49448

.١٥ Javadi, Tawfiq, "The Global Financial Crisis from an Accounting Perspective," 2009.
http://www.4shared.com/get/207804061/7dd83432/____.html

.١٦ Hussein, Khalil, "The causes of financial crises and policies to confront them," Al-Khaleej Economic Emirates, 2008.
http://vb.sonasop.com/t11387.html

.١٧ Samuelson, Robert, "Is it 1929 Again?", Al-Sharq Al-Awsat, Issue No. 10922, 2008.
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=491931&issueno=10922

.١٨ Ghoneim, Ayman, "Crisis Management Concept and Application," 2007.
http://www.wpvschool.com/forums/showthread.php?t=2063.

.١٩ Qambar, Khaled, "The financial crisis is a difficult test...so how will it be confronted???!", 2009.
http://www.khalidbahrain.com/blog/?p=569

.٢٠ Youssef, Muhammad, "The Global Financial Crisis Has Its Repercussions and Risks," 2009.
www.aleqtisadi.net/mohamed_uosef21-01-2009.doc